



أخلاقيات الإعلام الرياضي في الجزائر، قراءة نقدية في قوانين الإعلام الجزائرية.

Sports media ethics in Algeria, read reviews on Algerian media laws.

. يحي تنفير حنان*¹ ، العربي بوعمامة

¹ -جامعة مستغانم (الجزائر)، Hanane.tenfir@univ-mosta.dz

² -جامعة مستغانم (الجزائر)، larbisc@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/9/29

تاريخ القبول: 2019/8/28

تاريخ الاستلام: 2019/7/2

الملخص

أدى التطور التكنولوجي الهائل في مجال الإعلام والاتصال إلى خلق فرص حقيقية للمؤسسات الإعلامية من أن تطور نفسها وترفع مستوى أدائها من خلال التحكم في المعلومة الإعلامية أي كان نوعها، ومن بين أهم المجالات التي تأثرت بظهور تكنولوجيا الاتصال نجد المجال الرياضي، إذ تعتبر الأنشطة الرياضية مادة حيوية تسعى المؤسسات الإعلامية للاستثمار فيها، عن طريق تنظيم وبحث التظاهرات الرياضية، وبالتالي فإن تحول الرياضة إلى صناعة وبرز سماتها التجارية خلق إشكالية أخلاقية من حيث أن وسائل الإعلام أصبحت تهتم بالجانب التجاري للقطاع الرياضي على حساب دوره الوظيفي البناء في التربية والتعليم وتنمية روح الجماعة. سنحاول في بحثنا التطرق إلى أخلاقيات العمل الإعلامي الرياضي في نصوص قوانين الإعلام الجزائرية في قراءة نقدية لمضمون هذه القوانين، لتبيان أهمية الرسالة الرياضية، وضرورة التحلي بالنزاهة والموضوعية والابتعاد عن الذاتية واحترام حق المواطن في الإعلام. الكلمات المفتاحية: الإعلام الرياضي، الاحترافية، الذاتية، قانون الإعلام.

Abstract:

Enormous technological evolution resulted in the field of information and communication to openness to the world economy, creating real opportunities for media companies to develop themselves and raise their level of performance by controlling the media information of any kind, and among the most important areas that were affected by the advent of technology contact To find the field of sports, sports activities are vital substance seeking various social institutions like the media institutions to invest

Through our research that we'll try to address the ethics of sports information work in the Algerian media laws texts in reading reviews of the content of these laws and media obligations toward it, to show the importance of the message required sports delivery and the need for impartiality and objectivity and avoids Biography and respect for citizens ' right to information.

Keywords: sports media, professional, self, media law.



1. مقدمة:

تميز المشهد الإعلامي منذ ازدهار الصحافة في العالم الغربي بفوضى تمثلت أبرز مظاهرها في التركيز على الإثارة وانتشار الصحافة الصفراء وتغليب الجانب الربحي على حساب المنفعة العامة للجمهور خاصة مع ظهور النظرية الليبرالية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تنظيم الممارسة الإعلامية من خلال ظهور تشريعات إعلامية تُؤكد على ضرورة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية التي تفترض أنّ الحرية حق وواجب في الوقت نفسه من خلال المبادئ التي نادى بها نظرية المسؤولية الاجتماعية، لينتقل الاهتمام من المسؤولية الاجتماعية إلى المسؤولية الأخلاقية لوسائل الإعلام، حيث أنّ القائم بالاتصال خلال تغطيته للأخبار يجب ألا يلتزم فقط بالقواعد والضوابط المهنية من حرية ومسؤولية ودقة... المعمول بها في القوانين والمواثيق، بل يجب أن تكون هذه الأخلاق ناشئة عن قناعات ذاتية، ويجب أن يكون القائم بالاتصال متمثلاً بها في سلوكياته وقيمه حتى تكون متمثلة في الرسالة الإعلامية، وهو ما أشار إليه المفكر الجزائري عبد الرحمن عزي في نظرية الحتمية القيمة للإعلام التي تفترض أنّ الإعلام رسالة وأنّ هذه الأخيرة يجب أن تكون نابعة من القيمة التي أساسها الدين، لأنّه كلما اقتربت الرسالة من القيمة كلما كانت النتائج إيجابية وكلما ابتعدت عنه كلما كانت النتائج سلبية، والإعلام الرياضي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الإعلامية الشاملة له نفس التأثير ويلعب نفس الدور بحيث يعتبر المسؤول الأساسي عن إيصال المعلومات والأحداث الرياضية مباشرة من مكان وقوعها إلى الجمهور المستهدف، وقد شهد هذا النوع من الإعلام انتشاراً واضحاً وتطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة خصوصاً مع التطور الهائل الذي عرفته مختلف وسائل الاتصال الحديثة.

من خلال هذه الورقة البحثية سأحاول التركيز على الإعلام الرياضي الجزائري ومدى التزامه بمواثيق وأخلاقيات الإعلام، دراسة نقدية لمضمون هذه القوانين خصوصاً في ظل تعدد قنواته الفضائية الرياضية وانتشارها على نطاق واسع، وفي خضم هذه الرؤية سنسعى للإجابة على الإشكال الآتي:

هل يحترم الإعلام الرياضي الجزائري أخلاقيات هذه المهنة؟ وهل يكرس قانون الإعلام الجزائري من خلال تشريعات قانوني العضوي 2012م والسمعي البصري 2014م مبادئ وأخلاقيات الإعلام الرياضي؟ وعليه نوجز الدراسة في الجزئيات الآتية:

2. الإطار العام للدراسة:

1.2 تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

أ. الإعلام الرياضي: هو عملية نشر الأخبار والحقائق والمعلومات الرياضية، وشرح القواعد والقوانين الخاصة بالألعاب والأنشطة الرياضية للجمهور، وتهدف إلى نشر الثقافة الرياضية للجمهور وبين أفراد المجتمع لتنمية وتوعية الرياضي وهو جزء من الإعلام الخاص لكونه يهتم بالقضايا وأخبار الرياضة والرياضيين (كنعان، 2014، صفحة 10).

ب. مفهوم أخلاقيات العمل الإعلامي: لا بد من التمييز بين مفهومين للسلوكيات الإعلامية: الأخلاق والأخلاقيات، فتعبير الأخلاق يُستعمل بمعنى éthique وهو يتناول التصرف الأخلاقي العام لأي إنسان، وتعبير إتيك حسب أرسطو يعني الطباع الشخصية الناتجة عن العلاقات بين الرغبات والعقل، أنّه الميدان المفضّل للتردد وللقرار، ماذا تقرّر أمام قضية ما، وأي موقف نتخذ، والقرار هنا يكون أخلاقياً بقدر ما نسعى إلى الابتعاد عن اعتباطية الغرائز والأهواء أو عن كل ميل غير عقلائي، إنّه تطلع



حكيم انطلاقا من القيم السائدة. بينما مفهوم الأخلاقيات يُستعمل بمعنى ديتونولوجيا Détonologie أي مجموعة الواجبات والالتزامات الخاصة التي تنشأ عن ممارسو مهنة م (جورج، 2008، صفحة 14).

وقد عرّفها جون هونبرج John Honbreg على أنّها تلك الالتزامات الأساسية التي يجب أن يتحلّى بها كل صحفي والمتمثلة أساسا بضرورة العمل من أجل الوصول إلى تغطية منصفة وشاملة ودقيقة، صادقة وواضحة مع مراعاة حماية المصادر وتحقيق الصالح العام عن طريق احترام القانون وحقوق الحياة الخاصة للأشخاص وتصحيح الأخطاء في حال وجوها (الرقمي، 2016، صفحة 11).

2.2 للإجابة على سؤال الإشكالية، علينا أولا أن نعرف ما هي مبادئ وأخلاقيات مهنة الإعلام الرياضي والإعلام بشكل عام، عموما يمكن تلخيص هذه الأخلاقيات في النقاط الأساسية التالية:

- **الصدق والأمانة في نقل الخبر :** هذه النقطة تعتبر بالغة الأهمية بحيث تشكل محور وأساس قيام أي عمل إعلامي كيفما كان نوعه، لذلك نجد أن جميع الوسائل الإعلامية في البلدان المتقدمة في هذا المجال تعطي هذا الجانب أولوية واهتماما خاصا بحيث تقوم بالتحري والتدقيق في مدى صحة الخبر قبل نشره.
- **ضمان مبدأ الحياد :** وذلك بعدم الاحتكام للرغبات والأهواء الشخصية للصحفي الإعلامي في تناول ومناقشة وتحليل الأخبار الواردة إليه وعدم التأثير بالتأثيرات المحيطة به، وهذه التأثيرات يمكن أن تكون داخلية (القناة أو الجهة الإعلامية التي يشتغل فيها الإعلامي) كما يمكن أن تكون خارجية (تأثير الجماهير على سبيل المثال)
- **التحلي بالمسؤولية :** وذلك بالتزام الدقة في نشر الأخبار وتحليلها والتأكد من صحة المصادر ومدى مصداقيتها، لأن درجة مصداقية الأخبار تنعكس بشكل أوتوماتيكي على درجة مصداقية الصحفي أو الإعلامي الذي يقوم بنشرها وإذاعتها للجمهور.
- **احترام الجمهور :** لأن هذا الأخير ببساطة يعتبر هو محور اهتمام العمل الإعلامي وبدونه لن يكون هناك أي إعلام من الأساس وبالتالي يجب التركيز على تقديم أفضل منتج إعلامي لهذا الجمهور
- **احترام حقوق الزملاء الإعلاميين العاملين في هذا المجال :** وذلك باحترام آرائهم وتوجهاتهم وعدم التجاوز في حقهم سواء بالسب أو الشتم أو حتى بالسخرية أو الاستهزاء، كما لا يجب على الإعلامي سرقة أخبار أو مصادر إعلامية خاصة بزميل له ونسبها إليه لأن هذه العملية تعتبر غشا وخداعا.
- **احترام تقاليد وعادات المجتمع :** أكيد أن لكل مجتمع عاداته وتقاليده الخاصة، فمجتمعاتنا العربية والإسلامية على سبيل المثال تختلف بشكل جذري عن المجتمعات الغربية وبالتالي يجب على الإعلام الرياضي سواء في مصر أو في غيرها من البلدان العربية احترام هذه الخصوصية وعدم تجاهلها.



- احترام الشعوب الأخرى واحترام قادتها ورموزها: وذلك بعدم إهانة هذه البلدان أو إهانة شعوبها ورموزها الوطنية لأن حدوث مثل هذا الأمر من شأنه أن يخلق مناخا من العداء بين البلدان وبين الشعوب (كنعان، 2014، صفحة 25).

3.2. الإعلام الرياضي في الجزائر والممارسة الصحفية:

يعتبر الإعلام الرياضي بمثابة المدرسة العامة التي تواصل عمل المؤسسات الرياضية، وهو يقلص الفروق بين الأفراد عن طريق نشر الخبرات وتعديل السلوك بين الصغار والكبار بما يتلاءم والعادات والتقاليد الرياضية السليمة. وفي ظل التقدم العلمي والتكنولوجي السريع في المجال الرياضي والاندماج الاقتصادي بين مؤسسات الإعلام باختلاف تخصصاتها والمؤسسات الاقتصادية، تبرز أهمية الإعلام الرياضي في العالم العربي وفي الجزائر خاصة، في تعريف أفراد المجتمع بما يلور من أحداث وتطورات في هذا المجال وذلك في ظل الزيادة الكبيرة لأفراد المجتمع، وبالتالي الاتصال المباشر بمصادر المعلومات والأخبار (أحمد، 2009، صفحة 9).

إن تحليل الخطاب الإعلامي في وسائل الإعلام الجزائرية يؤدي بنا إلى اكتشاف الأشكال والمستويات التي تروج للعنف والتعصب من خلال الصحافة الرياضية الجزائرية بقصد أو بغير قصد، ولنتيجة عن عدم التقيد بالعمل الإعلامي الاحترافي، وعد إقصاء ذاتية الصحفي وتجريد الأخبار الرياضية من الأمور الشخصية والانتماعات وغيرها، وكذا إعطاء الأولوية للأخبار التي تصنع الحدث وتجاهل الأخبار التي تحمل قيم التسامح والتآزر والتعاون، وهذا ما أدى إلى تشويه صورة الجزائر في الخارج، حسب ما صرح به الإعلامي والدكتور نصير بوعلي، بما أسماه بالحرب الإعلامية بواسطة تشجيع العنف الرياضي داخل الملاعب وخارجها. إضافة إلى ذلك فالإعلام الرياضي - الحداثي - الذي يتتبع الأحداث ذات الإثارة والتي تحمل شحن للبعضاء وروح الاقتتال، سعت مقابل الربح المادي إلى اختزال القيم الاجتماعية التي يتحلى بها الشعب الجزائري، من خلال الإفراط في استخدام اللغة العامية، واستخدام الصور استخداما سلبيا، والترويج للتسميات العنيفة لأنصار الأندية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: الكواسر الذي يطلق على أنصار الحراش والجوارح على أنصار جمعية شلف، الهوليجانس على أنصار اتحاد عناية والتي تعني المشجعين المشاغبين. الأمر الذي ينذر تصعيد خطير للعنف وأعمال الشغب والتمرد، مقابل اكتساب الربح المادي الذي طغى على الروح الإنسانية، وجعل العديد من ممتني الإعلام للابتعاد عن القيم الإخبارية والاحترافية في التعامل مع الأحداث، ما يستدعي ضرورة التحلي بأخلاقيات الإعلام، وتشريعات أخلاقيات الرياضة.

3. الإجراءات الميدانية:

أخلاقيات الإعلام الرياضي في قوانين الإعلام الجزائرية، قراءة نقدية من خلال القانون العضوي 2012.

1. أخلاقيات المهنة من خلال القانون العضوي للإعلام 2012:



تضمن هذا القانون العضوي "133" مادة موزعة على 12 باب، بحيث يؤكد المشرع الجزائري ولأول مرة على ضرورة فتح قطاع السمعي البصري الذي ظل محتكرا ومغلقا لسنوات ولأثير الكثير من الجدل حول هذا القانون بين مؤيد ومعارض له على اعتبار أنه لم يأتي بما كان منتظرا منه. ووضعت المادة الثانية للقانون الخطوط العريضة للعمل الإعلامي والإطار العام لها، وحدود الممارسة الإعلامية فأكدت على نشاط الإعلام يمارس بحرية في ظل احترام:-
-الدستور وقوانين الجمهورية.

- الدين الإسلامي وباقي الأديان.
 - الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع.
 - السيادة الوطنية والوحدة الوطنية.
 - متطلبات أمنه الدولة والدفاع الوطني.
 - متطلبات النظام العام.
 - المصالح الاقتصادية للبلاد.
 - مهام والتزامات الخدمة العمومية .
 - حق المواطن في إعلام كامل وموضوعي.
 - سرية التحقيق القضائي.
 - الطابع التعددي للآراء والأفكار.
 - كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية.
- وفي الباب السادس المتعلق بمهمة الصحفي وأخلاقيات المهنة، يعترف القانون في المادة "83" بالحق في الوصول للمعلومات وحق المواطن في الإعلام وينص على "يجب على كل الهيئات والمؤسسات أن تزود الصحفي بالأخبار والمعلومات التي يطلبها بما يكفل حق المواطن في الإعلام، وفي إطار هذا القانون العفوي والتشريع المعمول به". غير أنه يمنع على الصحفي المحترف الوصول إلى مصادر الخبر في الحالات التي نصت عليها المادة "84" والتي وردت كالآتي:

- عندما يتعلق الخبر بسر الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المعمول به.
- عندما يمس الخبر بأمن الدولة أو السيادة الوطنية مسلسلا واضحا.
- عندما يتعلق الخبر بسر البحث والتحقيق القضائي.
- عندما يتعلق الخبر بسر اقتصادي لستراتيجي.
- عندما يكون من شأن الخبر المساس بالسياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية للبلاد.



كما تؤكد المادة "85" على السر المهني للصحفي بالنص التالي: "يعد السر المهني حقاً بالنسبة للصحفي والمدير مسؤول كل وسيلة إعلام طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما".

وينص الفصل الثاني من القانون بعنوان آداب وأخلاق المهنة في المادة 92 ومنه على أنه "يجب على الصحفي أن يسهر على الاحترام الكامل للأدب وأخلاق المهنة خلال ممارسته للنشاط الصحفي".

وزيادة على الأحكام والواردة في المادة 2 من هذا القانون العضوي يجب على الصحفي على الخصوص:

- احترام شعارات الدولة ورموزها.
- التحلي الدائم بالاهتمام لإعداد خبر كامل موضوعي.
- نقل الوقائع بنزاهة وموضوعية.
- تصحيح كل خبر غير صحيح.
- امتناع الصحفي عن تعريض الأشخاص للخطر.
- امتناع الصحفي عن تمجيد الاستعمار.
- الامتناع عن الإشادة بصفة مبلشرة أو غير مبلشرة بالعنصرية وعدم التسامح والعنف.
- الامتناع عن السرقة الأدبية والوشاية والقذف.
- الامتناع عن استعمال الخطوة المهنية لأغراض شخصية أو مادية.
- الامتناع عن نشر أو بث صورا وأقوال تمس بالخلق العام أو تستفز مشاعر المواطن.

كما تنص المادة "93" على أنه "يمنع انتهاك الحياة الخاصة لأشخاص ونشر فهم واعتبارهم كما يمنع انتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية بصفة مبلشرة أو غير مبلشرة".

كما ينص القانون على إنشاء المجلس الأعلى لأدب وأخلاقيات المهنة ويسهر على احترامها وتطبيقها في الممارسة الإعلامية وتحدد الحقوق والواجبات المتعلقة بالصحفي ويقر عقوبات على من تخالفها.

فنص المادة "94" و 95 و 96 و 97 و 98، 99 على مهام المجلس الأعلى لأدب وأخلاقيات، والعقوبات التي يطبقها المجلس جراء اختراق هذه القوانين.

ورغم مرور نسبة حيث كان من المفروض تنصيب هذا المجلس الآن لاشيء من ذا تحقق مما سيؤثر سلباً على واقع أخلاقيات المهنة وآدابها.

كما خصص هذا القانون الباب السابع بخمسة عشر مادة (من 100 إلى 114) لحق الرد وحق التصحيح، وحدد آليات وكيفيات وطرق ممارسته.... وكان وزير الاتصال "ناصر مهل" قد أكد قبل صدور القانون على أنه جاء ليحدد بوضوح قواعد وآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة في الجزئر، كما أكد على أنه يضمن عملية أفضل الصحفيين



على الصعيد الاجتماعي والمهني، كما أنه يلغي عقوبة الحبس، كما أنه جاء ليوسع حق الرد والتصحيح إلى وسائل الإعلام الإلكترونية، وأنه يكفل عملية الخلاصة للمواطن وضمان حقه في الإعلام وتأطير شروط ممارسة مهنة الصحفي، كما أنه جاء مواكبا لكل التحولات داخل وخارج البلاد (الجزائرية، 15 يناير 2012م).

2. مدى التزام مؤسسات الإعلام الرياضي في الجزائر بهذه القوانين في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة:

إن المتتبع لبناء هذه القوانين من خلال مواد الباب السادس في الفصل الأول والثاني ليلاحظ فراغات قانونية عديدة، تؤدي في النهاية إلى سهولة خرق هذه القواعد والقوانين، خصوصا في ظل توغل سياسة السوق المفتوحة في ميدان الإعلام الرياضي، وانفتاح المؤسسات الإعلامية على اقتصاد السوق، مما يؤدي إلى تغليب طابع الاستهلاك والذي يتجلى بوضوح من خلال حماية المؤسسات الإعلامية للمصالح الاقتصادية للراعيين والممولين للبرامج الرياضية، والذين تتقاطع مصالحهم مع مؤسسات الإعلام الرياضي، ما يؤدي إلى خرق المادة 2 من القانون العضوي 2012.

فالقنوات الرياضية الجزائرية والصحف ومختلف الوسائل الذي تمثل الإعلام الرياضي في الجزائر، طيلة السنوات الماضية، أغلبها لا تحترم أخلاقيات مهنة الإعلام فقط بل سآذهب أبعد من هذا لأقول بأن هذه القنوات والعاملين فيها يتفنون في خرق هذه الأخلاقيات وعدم تنفيذ مقتضياتها بل الأكثر من هذا كله فالجمهور الذي ما تقدمه هذه القنوات يخيل إليه أنها تطبق جميع هذه البنود التي أشرت إليها سلفا ولكن بالمنطق المعكوس تماما، ولكي لا يكون هذا الأمر اتهاما مرسلا سنتعرض بعض التجاوزات الخطيرة التي تابعتها الجمهور الجزائري ورسخت في ذاكرته من خلال متابعة هذه القنوات الرياضية والصحف الجزائرية خاصة، والتي تتنافى جملة وتفصيلا مع أساسيات وأخلاقيات مهنة الإعلام:

- السب والشتم المتبادل بين أنصار الأندية الجزائرية، وهذا ما يظهر في وسائل الإعلام الرياضي ويشجعه القائمون عليها، أو ما يسمون أنفسهم برواد الإعلام الرياضي وهذا الأمر حصل في برامج مذاعة عبر الهواء مباشرة أي أمام أنظار الملايين من المشاهدين سواء في الجزائر أو خارجها، ضارين بأخلاقيات عملهم عرض الحائط، الأمر الذي خيل للعديد من متتبعي القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر إلى أنه هناك حرب أهلية أو ما شابه.

- استغلال بعض المقدمين لبرامجهم الرياضية من أجل تصفية الحسابات مع خصومهم سواء كانوا زملاء لهم في نفس المهنة أو حتى بينهم وبين خصوم لا علاقة لهم بالإعلام لا من قريب ولا من بعيد، خصوصا في التنافس بين القنوات التلفزيونية الخاصة نذكر على سبيل المثال قناتي الشروق تي في والنهار تي في، ما أدى إلى الرداءة في نقل الأخبار الرياضية، وتشجيع المناصرين على العنف والشغب، فقناة النهار مثلا: بثت شجار ملعب قسنطينة طيلة يومين كاملين مستغلة هذا الحدث على أنه حرب أهلية، تلبية لسياسات مجهولة.

- استغلال بعض المقدمين لبرامجهم الرياضية من أجل الدعاية لبرامجهم الانتخابية وللأحزاب السياسية التي ينتمون إليها، هذا ما يتعارض مع مبدأ حق المواطن في إعلام كامل وموضوعي المنصوص عليه في المادة 92 من قانون الإعلام العضوي وفقا للمادة 02 من نفس القانون.



- التهجم على شعوب أخرى عن طريق السخرية والاستهزاء بها في مخالفة صريحة لأهم بنود أخلاقيات مهنة الإعلام، مما يتعارض مع مبدأ كرامة الإنسان والحريات الفردية، وكذا احترام الدولة الجزائرية وباقي الدول الأخرى وخصوصيتها.
- التلغظ بألفاظ العن والتعصب والدعوة إلى العنف والشغب على الهواء مباشرة وأمام الملايين من المشاهدين، ما يستدعي ضرورة مناقشة هذه الاختراقات محاسبة القائمين على هذه الأعمال لمجرد أنهم يتقاضون مقابل كلامهم أموالاً من الأندية المناصرة أو لزيادة عدد متابعي هذه الوسائل، ما يستدعي ضرورة مناقشة هذه الأخلاقيات في القانون الجزائري، وهذه الأمور إن دل على شيء فيدل على عدم احترافية هؤلاء الصحفيين وقنواتهم.
- محاولة خلق الفتنة بين جماهير الأندية المتنافسة وهذا ما يمثل خرقاً صارخاً للقيم التي تقوم على أساسها الرسالة الإعلامية والتي من أهدافها الرئيسية الدعوة إلى نبذ التعصب والفتنة والعنف بين الجماهير.
- في بعض الأحيان يتم تصوير المشاعبين والمخربين بشكل يضيف البطولة عليهم وعلى أفعالهم التخريبية والإجرامية، وهذا يعتبر كما لو كان تشجيعاً لهم على الاستمرار في تهجمهم وتشجيع الشباب الذي يتابعهم على الاقتداء بهم وبأفعالهم الإجرامية.
- نقطة تعمدت تركها هي الأخيرة وتعلق بالأزمة التي وقعت بين الأشقاء في مصر والجزائر، تعمدت ذكرها في الأخير لأنني ببساطة أرى أنها احتوت تقريباً على جميع العناصر والنقاط التي تتنافى بشكل قاطع مع جميع أخلاقيات مهنة الإعلام (من سب وشتم لبلد شقيق ولشعبه ووصفهم بأبشع وأقذر الأوصاف والصفات، إشارات وإيحاءات بذئية، التهجم على رموز وقادة بلد شقيق، نشر وإذاعة بيانات وأخبار وتصريحات مفبركة الهدف منها تشويه سمعة البلد وشعبه، وغيرها الكثير من المخالفات التي لا يسعني المجال لحصرها.

استنتاجات واقتراحات:

- في هذا المحور الذي خصصته للحلول التي يجب اتخاذها من أجل تقنين مجال الإعلام الرياضي وبالتالي القضاء تماماً على كل أشكال المخالفات والتجاوزات التي تحدث في دواليبه أقترح الحلول التالية:
- تأطير مهنة الإعلام بنصوص واضحة ومفصلة تبين حقوق وواجبات كل متدخل في هذه المهنة، ومراعاة الفراغات القانونية التي أدت بممتهني الإعلام الرياضي إلى استغلالها.
- إلزام أصحاب وملاك القنوات الرياضية بدفاتر تحملات صارمة توضح لهم بالتفصيل ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
- تنمة للنقطة السابقة يتوجب على الدولة إلزام أصحاب وملاك هذه القنوات بأنهم مسئولون مسؤولية كاملة عن المحتوى والخطابات والرسائل التي يتم عرضها على شاشات قنواتهم .
- سن قوانين وتشريعات رادعة تحارب جميع المخالفين الذين يخالفون النصوص واللوائح المؤطرة لهذه المهنة.
- لذلك أقترح العديد من الباحثين في الإعلام والمتخصصين في مجال الإعلام الرياضي والصحفيين الرياضيين، أن يتم إنشاء هيئة مستقلة تهتم بمتابعة كل ما يعرض على مختلف القنوات الإعلامية بمختلف أطرافها بما فيها القنوات الرياضية بطبيعة الحال، وتوكل إليها صلاحية إصدار العقوبات التي تراها مناسبة لكل مخالفة مرتكبة.



أخلاقيات الإعلام الرياضي في الجزائر، قراءة نقدية في قوانين الإعلام الجزائرية.

في نفس هذا الإطار يجب على المشرع الجزائري أن ينص على تنوع في العقوبات وذلك حسب درجة خطورة المخالفة، وهذه العقوبات يمكن أن تأخذ أشكالا متعددة مثل:

-إنذارات شفوية أو كتابية.

-عقوبات مالية.

-منع جزئي ومؤقت للبرامج ولتقديمها.

-منع كلي أو جزئي ومؤقت للبرامج ولتقديمها إذا كانت المخالفة المرتكبة جسيمة.

- تقديم خدمة عمومية لمرتكبي المخالفات مثلما هو الحال في الدول الغربية.

خاتمة:

رغم أهمية أخلاق المهنة في الممارسة الإعلامية في المؤسسات الإعلامية الرياضية، إلا أن التشريعات الجزائرية لم توليها اهتماما بالغا وكافيا، حيث أن أغلب قوانين الإعلام في الجزائر أهملت هذا الجانب رغم كونه حجر الزاوية في الممارسة الإعلام، زيادة على الغموض الذي يشوب القوانين من حيث العبارات المبهمة والفضفاضة التي تقبل القراءات المتعددة، وتشكل فراغات قانونية تسهل احتراقها، كما أن القوانين في الجزائر تفتقد إلى الآليات القانونية والتقنية التي تجعل من أخلاقيات المهنة أمرا واقعا وفعليا، مما جعل الممارسة الإعلامية في الجزائر رهينة الفوضى والعشوائية، وبالتالي فلا بد من وجود قانون خاص بأخلاقيات الإعلام الرياضي في الجزائر، وأن لا نكتفي بإشارات إلى أخلاقيات المهنة في القوانين والنصوص والتشريعات المختلفة، أو إسقاطا على الممارسة الإعلامية في الإعلام الرياضي في الجزائر.

قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (15 يناير 2012م). قانون الإعلام 12/05. العدد 02.
- صدقة جورج. (2008). الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع. بيروت: مؤسسة مهارات.
- علي عبد الفتاح كنعان. (2014). الإعلام الرياضي. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- فلاق أحمد. (2009). أشكال العنف في الصحافة الرياضية. مجلة فضاء الباحثين في علوم وتكنولوجيا النشاط البدني، الجزائر، العدد 10.
- مركز هرودو لدعم التعبير الرقمي. (2016). أخلاقيات ومبادئ العمل الصحفي والإعلامي. القاهرة.